

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ بعُميق الأسف ما سببته الأمطار والسيول من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ومن تدمير للكثير من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ١٩٨٩،

وبعد أن اطّلت على البيان الذي قدّمه ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول حجم هذه الكارثة والجهود التي تبذلها حكومتها لمواجهة الكارثة وكذلك على تقرير الأمانة التنفيذية للجنة في هذا الصدد<sup>(١)</sup>،

وإذ تبدي عميق قلقها لضخامة الأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول وكذلك لضخامة متطلبات التعمير والإصلاح مما جعل حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تواجه صعوبات بالغة في توفير احتياجات عدد كبير من السكان المنكوبين فضلاً عن اتخاذ تدابير الإصلاح والتعمير في المناطق المتضررة، هذا على الرغم من مساعدات الإغاثة الفورية التي قدمت حتى الآن،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠٧(د-٩) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذي وقرّ حينذاك الإطار اللازم لتقديم المعونات والمساعدات لهذه المناطق،

١- تتوجه بالشكر للدول والجهات المتبرعة وترجوها، وبالأخص الدول الأعضاء فيها، تقديم المزيد من المعونات والمساهمات الطوعية من أجل التخفيف من الخراب الذي أحدثته الكارثة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي وضع برنامج، بما يتفق والإمكانات المتاحة للمساعدة في إعادة إصلاح وتعمير المناطق المتضررة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبحث تمويل هذا البرنامج مع الجهات المختصة؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي إيجاد نظام في الأمانة التنفيذية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تقع في المنطقة بهدف الإسراع في تقديم المساعدة العاجلة واللازمة عند وقوعها؛

٤- تطلب أيضاً إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها السادسة عشرة للجنة.

الجلسة العامة الثالثة

١٨ أيار/مايو ١٩٨٩